دراسة تحليلية للتنمية المستدامة ومعوقاتها في بعض الدول العربية

لين لطيف زيود* د. لؤي محمد صيوح** د. عبير علي ناعسه***

(الإيداع:19 تشرين الأول2021،القبول:28 كانون الأول 2021)

الملخص:

هدَف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة، وتحديد مرتكزاتها، ومبررات تبنيها، فضلاً عن بيان المعوقات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية للتنمية المستدامة في الدول العربية.

اعتمد البحث على البيانات المتوافرة في التقارير المعدة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة عن الدول العربية.

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود معوقات اقتصادية واجتماعية وبيئية ترابط فيما بينها، وتشكل تحدياً جلياً أمام بعض الدول العربية، في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة أبرزها:

ارتفاع معدل النمو السكاني، وارتفاع معدل الفقر، والبطالة، وانتشار الأمية وخاصة بين الإناث، واتساع الفجوة في الفوارق بين الجنسين، بالإضافة إلى ندرة المياه في الدول العربية، وسوء ادارة المتوافر منها، ومشكلة الجفاف والتصحر، وتلوث المياه الجوفية، واقترحت الباحثة جملة من التوصيات قد تسهم في معالجة هذه المعوقات فيما لو تم اتباعها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، معوقات التنمية المستدامة .

* طالبة دكتوراه– قسم الاقتصاد والتخطيط – اختصاص علاقات دولية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

** أستاذ– عضو هيئة تدريسية في قسم الاقتصاد والتخطيط – اختصاص علاقات دولية – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

*** مُدرّس– عضو هيئة تدريسية في قسم الاقتصاد والتخطيط– اختصاص علاقات دولية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

An analytical study of sustainable development and its obstacles in some Arab countries

Leen zayoud* **Dr. Louay Sayoh**** **Dr.Abeer naesa*****

(Received:19 October 2021,Accepted:28 December 2021)

Abstract:

The research aimed to shed light on the concept of sustainable development, identify its foundations, and justifications for its adoption, as well as clarifying the economic, social, and environmental obstacles to sustainable development in the Arab countries.

The research relied on the data available in the reports prepared by specialized international organizations on the Arab countries.

The research reached a set of results, the most important of which is the existence of economic, social and environmental obstacles that are interconnected, and constitute a clear challenge to some Arab countries, in their quest to achieve sustainable development, most notably:

The high rate of population growth, the high rate of poverty, unemployment, the spread of illiteracy, especially among females, the widening of the gender gap, in addition to the scarcity of water in the Arab countries, the poor management of what is available from it, the problem of drought and desertification, and the pollution of groundwater, and the researcher suggested a number of recommendations It may contribute to addressing these obstacles if they are followed.

Keywords: sustainable development, obstacles to sustainable development.

*PHD Student, Department Of Economics and Planning,International Relations, Faculty Of Economic, University Of Tishreen, Lattakia, Syria.

** Professor, Department Of Economics and Planning , International Relations, Faculty Of Economics, .University Of Tishreen, Lattakia, Syria

***Doctor, Department Of Economics and Planning, Faculty Of Economics, International Relations, University .Of Tishreen, Lattakia, Syria

1 . مقدّمة:

أدت الثورة الصناعية إلى انقسام دول العالم إلى دولٍ متقدمة صناعياً، ودولٍ نامية، عملت الدول الصناعية على زيادة ورفع معدلات نموها الاقتصادي، واهتمت لاحقاً بالتنمية الاقتصادية الشاملة، إذ اعتمدت صناعاتها على مصادر الطاقة التقليدية، مما تسبب بانعكاسات سلبية على البيئة والإنسان من خلال الاستنفاد الجائر للموارد الاقتصادية القابلة للنضوب، وتلويث مياه الشرب ومياه الأنهار، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وتعاظم الفروق الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء، وتفاقم مشكلة سوء التغذية والجوع، مما دفعها نحو تبني مفهوم التنمية المستدامة.

لذلك واجهت الدول المتقدمة تحدياتٌ اقتصادية، تمثلت في ضرورة تحسين معدلات نموها تمهيداً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن بعدها التنمية المستدامة، ثمَّ بهدف إيجاد الحلول لمشكلات تلوث البيئة.

بينما واجهت الدول النامية، ومنها الدول العربية معوقاتٌ وتحدياتٌ من نوعٍ آخر، تجلت في ضرورة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية بهدف القضاء على الفقر والأمية، وتخفيف حدة الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، إذ أنَّ الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، ازدادت لمصلحة الدول المتقدمة، كما تعاظمت أعباء الدول النامية بسبب ارتفاع معدلات نموها السكاني مقارنةً مع الدول المتقدمة بطيئة النمو سكانياً، مما رتب عليها مسؤوليات اقتصادية واجتماعية وبيئية.

مما تقدم، كانت الأسباب الدافعة للبحث في ماهية التنمية المستدامة، ومعوقاتها في بعض الدول العربية خصوصاً.

2. مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة بصورةٍ عامة، فضلاً عن بيان المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها الدول العربية، والتي تحد من قدرة هذه الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الموضوعة حتى عام 2030.

استناداً لما سبق، يمكن تحديد إشكالية البحث، فيما يأتي:

- ✓ **ما معوقات التنمية المستدامة في بعض الدول العربية؟**

3. فرضيات البحث

يمكن صياغة فرضيات البحث كما يأتي:

1. توجد معوقات اقتصادية للتنمية المستدامة في بعض الدول العربية.
2. توجد معوقات اجتماعية للتنمية المستدامة في بعض الدول العربية.
3. توجد معوقات بيئية للتنمية المستدامة في بعض الدول العربية.

4. أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في الإضاءة على أهم المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، لأنَّ التنمية المستدامة مطلبٌ دولي، إذ تمَّ تبنيها من قبل المنظمات الدولية من جهة، فضلاً عن أنَّها حلٌ لمجموعة مشكلاتٍ نوعية، تلامس مستوى معيشة وحياة المواطنين في الدول كافةً مثل القضاء على الفقر، وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية، والبيئة النظيفة.

5.أهداف البحث

يمكن صياغة أهداف البحث بالآتي:

- إظهار أهمية التنمية المستدامة في بعض الدول العربية.
- بيان المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في بعض الدول العربية.
- بيان كيفية معالجة التحديات التي تواجهها بعض الدول العربية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

6. الحدود الزمنية للبحث: التنمية المستدامة في بعض الدول العربية خلال الفترة 2020/2000.

7. الحدود المكانية للبحث: بعض الدول العربية.

8. منهجية البحث: نظراً لطبيعة البحث فقد تمَّ اتباع المنهج الوصفي، كما تم الاستعانة بالمراجع المتعلقة بالوكالات المتعلقة بالتنمية المستدامة كتقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وغيرها من المراجع الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة .

9. الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة محمد وآخرون.(2015). بعنوان: التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد

هدفت الدراسة إلى تطبيق المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة على القطاعات الاقتصادية وتنميتها مع بيان دور الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة والاستفادة من تجارب الشعوب المتقدمة لتحقيق تنمية مستدامة للموارد الطبيعية والبشرية.

توصلت الدراسة إلى أنَّ مفهوم التنمية المستدامة، ظهر نتيجة لإهمال التنمية للجوانب البيئية، لذلك، فلابد من الربط بين البعد البيئي والبعد البشري، فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بهدف تحقيق التوازن بين تحقيق التنمية الاقتصادية، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة من الموارد الاقتصادية القابلة للنضوب.

2. دراسة غيلان وآخرون (2018) بعنوان: دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة

هدفت الدراسة إلى استعراض وتحليل اهم مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمقارنة بين الدول العربية وبعض الدول المتقدمة بسبب وجود فجوة بين البلدان العربية وبلدان العالم.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التي تتعلق بكل بعدٍ من أبعاد التنمية المستدامة، فبالنسبة للبعد الاقتصادي، فإنَّ الدول العربية عامةً باستثناء الدول الغنية بالنفط، تعاني من انخفاض المؤشرات الاقتصادية المتمثلة بحجم الناتج المحلي الاجمالي، مما يعكس ضعفاً في معدلات النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للبعد الاجتماعي، فعلى الرغم من تحقيق معدلات مرتفعة على مستوى التعليم، إلا أنَّها لاتزال دون المعدلات العالمية، فضلاً عن انخفاض حجم الانفاق على البحث العلمي الذي برز من خلال انخفاض عدد العلماء العرب، وانخفاض عدد براءات الاختراع الحاصلين عليها.

أما بالنسبة للبعد البيئي: فالدول العربية تعاني من انخفاض نصيب الفرد من المياه، فضلاً عن انخفاض نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية اضافة الى قلة تساقط الامطار، مما أدى إلى تزايد التصحر وانحسار الغطاء النباتي الذي ترافق مع التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة الملوثات الصناعية.

3. دراسة صالح (2019) بعنوان: التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات

هدفت الدراسة إلى معرفة دور التنمية الاقتصادية المستدامة في حل المشكلات ومواجهة التحديات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تواجه الدول النامية، وتحقيق المستقبل الاقتصادي المنشود.

توصلت الدراسة إلى أنَّ:

- لكل دولة نامية استراتيجية تنموية مستدامة خاصة بها، تبعاً لظروفها وخصائصها وقدراتها ونظامها الاقتصادي، وتحدياتها، لذا فمن الصعب تعميم نموذج تنموي واحد عليها جميعاً.
- يرتبط تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية معاً.
- تشمل التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول النامية ضعف دور القطاعين العام والخاص، فضلاً عن مشكلة الفساد الإداري، وحجم الانفاق العسكري نتيجة للحروب والصراعات البينية.

ثانياً الدراسات الأجنبية:

1. دراسة Blowers et all (2012) بعنوان:

هل التنمية المستدامة مستدامة؟ Is sustainable development sustainable?

هدفت الدراسة إلى التركيز على التنمية المستدامة كمفهوم متكامل، وقد أثار الباحثون تساؤلاً حول مفهوم التنمية المستدامة هو: هل التنمية المستدامة مجرد اعتراف روتيني بمفهوم معياري، أصبح معلوماً لدى عدد كبير من علماء البيئة وصناع السياسات؟ أم أنَّ المفهوم، لا يزال يحتفظ بما يكفي من الدلالات الإيجابية والهادفة والعملية لتحقيق دوره المفترض كهدفٍ شامل للفهم العلمي وصنع السياسة؟

وقد أجابت الدراسة عن التساؤلات المطروحة من قبل الباحثين، إذ لوحظ أنَّ التنمية المستدامة، تتضمن الأمرين معاً، وهذا يتوقف على المنظور والقيمة ووجهة النظر.

كما توصلوا أيضاً إلى نتيجة مهمةٍ، مفادها: أنَّ التنمية المستدامة، ليست مستدامة، إذ يعتقد الباحثون: أنَّ التنمية المستدامة في توزيعها الحالي كعملية ومفهوم، لم تعد دليلاً أو هدفاً قوياً أو عملياً مناسباً للمستقبل، إذ نحن بحاجة إلى إعادة الاستثمار في المفهوم للتأكد من أنَّه يركز على تلبية الاحتياجات المستقبلية بدلاً من الاستجابة للرغبات، ويحمي الموارد البيئية وكذلك يحافظ عليها، ويشجع التحولات في السلوك من خلال قدر أكبر من المساواة والمشاركة السياسية على نطاق واسع، كما يتم تصورها واستخدامها في الوقت الحاضر.

2. دراسة Klarin (2018) بعنوان:

The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues مفهوم التنمية المستدامة: من بدايتها إلى القضايا المعاصرة

هدفت الدراسة إلى التركيز على التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة، إذ مرت بمراحل تنموية مختلفة، فضلاً عن التركيز على استجابة التنمية المستدامة للمتطلبات المعاصرة لبيئة عالمية، كما تناولت الانتقادات التي واجهت التعريف، ومشاكل تنفيذها، بالإضافة إلى بيان دور المنظمات والمؤسسات المختلفة فيها.

توصلت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة توفر حلاً من ناحية تلبية الاحتياجات الأساسية، ودمج البعد البيئي وحماية البيئة والموارد الطبيعية، وتحقيق المساواة.

خضع مفهوم التنمية المستدامة لتغييرات خلال الماضي، إلا أنَّ مبادئها وأهدافها الأساسية، أسهمت في سلوكٍ أكثر وعياً، يتكيف مع قيود البيئة، وهذا هو سبب تبني المفهوم في مجالات مختلفة من الأنشطة البشرية، فقد تم إشراك العديد من المنظمات الدولية في نشر أهدافها، إلا أنَّ التطبيق الإيجابي، اقتصر على سياسات الحكومات المحلية، مما لم يسفر عن نتائج مهمة على نطاق عالمي، وما يؤكد ذلك هو ازدياد المخاطر والتهديدات البيئية على الرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة واعتماده منذ أكثر من 30 عاماً، فضلاً عن تعمق الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية، كما برزت المعوقات الأساسية لتنفيذ مفهوم التنمية المستدامة التي تمثلت بدرجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي لم تحققها العديد من البلدان بعد، لارتباطها بنقص الموارد المالية والتكنولوجيا، وتزايد النمو السكاني، والجوع والفقر، والحروب وعدم الاستقرار السياسي والمزيد من التدهور البيئي.

ما يميز البحث الحالي عن الأبحاث السابقة:

يتكامل البحث الحالي مع الأبحاث السابقة، لاسيما دراسة غيلان وآخرون 2018 التي تناولت مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية والمتقدمة خلال الفترة الزمنية 1990-2005، إلاَّ أنَّ البحث الحالي يتميز عن الدراسة السابقة وعن غيرها من الدراسات في تركيزه بشكل خاص على معوقات التنمية المستدامة التي تواجه الدول العربية، لأنَّها معوقاتٌ نوعية، تخص

الدول العربية دون سواها من الدول الصناعية المتقدمة، بالإضافة إلى الفترة الزمنية المختلفة والتي يغطيها البحث، إذ أنَّ البحث الحالي يغطي الفترة 2020/2000.

أولاً أهمية التنمية المستدامة

1.1. ماهية التنمية المستدامة

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة منذ سبعينيات القرن الماضي، وتبنتها الأمم المتحدة رسمياً عام 1978، وقد عرفَّها تقرير "مستقبلنا المشترك" World Commission(p44:1987) الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، بأنَّها: "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون التضحية أو الاضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

وقد أورد محمد(2020: 15) تعريف الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة فقد عرَّفها في تقريره "الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة عام 1980 التنمية المستدامة، بأنَّها: "التنمية التي تأخذ بالحسبان الاقتصاد والمجتمع والبيئة "

ويلاحظ من التعريف السابق تركيز الاتحاد العالمي على المحافظة على الطبيعة كأحد أهداف التنمية المستدامة.

كذلك عرَّفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) التنمية المستدامة: بأنَّها "مجموعة منسقة من العمليات المتشاركة للتحرك بشكل مستمر في مجالات التحليل والنقاش والتخطيط وتعبئة الموارد والتوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة".

مما سبق، تستنتج الباحثة من التعريف السابق، أنَّ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أكدت على أنَّ التنمية المستدامة عملية ديناميكية مستمرة، توائم بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون إعطاء أولويةٍ لأحدها على الأخر.

كذلك، عرفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة بأنَّها: "إدارة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التطور التقني والمؤسساتي بطريقةٍ، تضمن استمرار إشباع الحاجات الأجيال الحالية والمستقبلية"، وقد حددت منظمة الأغذية والزراعة ماهية التنمية المستدامة في قطاع الزراعة والغابات والثروة السمكية بأنَّها: التنمية التي تحمي الأرض، والمياه، والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تضر بالبيئة، لذلك، فهي تنميةٌ ملائمةٌ ومناسبةٌ من الناحية الاقتصادية، ومقبولةٌ من الناحية الاجتماعية.

استناداً لما سبق، ترى الباحثة، أنَّ التنمية المستدامة، تعتمد في جوهرها على الإنسان، إذ تتضمن تنمية بشرية من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليم، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية، بما يضمن توافر بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحالية والقادمة، فحياة الإنسان ورفاهيته مرتبطة بصحة بيئته، فلا يوجد تنمية بدون الأرض والغابات والموارد الطبيعية، والمياه النظيفة، وبأنَّها مفهومٌ متطورٌ عن التنمية الاقتصادية، والبشرية، إذ تولي أهميةً للشؤون الاجتماعية والبيئية إضافةً للتنمية الاقتصادية، وتربط الإنسان بالبيئة، فقد أكدت منظمة الصحة العالمية في بيان لها ذكره الياس(94:2011)، أنَّ البيئة السيئة، تُعَدُّ سبباً لـ 25% من الأمراض.

2.1. مبررات تبني التنمية المستدامة

نتج عن تركيز الدول كافةً على زيادة معدلات نموها الاقتصادي، وعن حرصها على تكثيف التنمية الصناعية اعتماداً على مصادر الطاقة الملوثة للبيئة مجموعةً من الانعكاسات السلبية، تطرَّق لها كل من راجي(21:2006) وهلال(2018: 16) منها:

- وفاة عشرين شخصاً، وإصابة 5900 شخصاً آخر نتيجة تعرضهم للغازات السامة الناتجة عن مصانع الصلب والزنك وحمض الكبريت في ولايةٍ أمريكية.
- وفاة 4000 شخصاً عام 1952 في لندن فقط نتيجة ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكبريت في الهواء.

- تلوث مياه بحيرات السويد والدول الاسكندينافية الأخرى بسبب تزايد كمية الدخان المتصاعد من مداخن مصانع الدول الصناعية المجاورة، مما دفع بالسويد لتقديم شكوى ضدها عام 1968.
- وقف تصدير الدول العربية لنفطها إلى أوروبا خلال حرب تشرين التحريرية عام 1973، مما حفَّز الدول المتقدمة صناعياً للبحث عن مصادر الطاقة البديلة المتوافرة لديها.
- ازدياد درجة إدراك الدول المتقدمة لخطورة الاستنفاد السريع والمتزايد للموارد الطبيعية، ولاسيما النفط والفحم والغاز الطبيعي، وبالتالي إمكانية نضوبها، مما دفعها باتجاه الاستثمار في الطاقات المتجددة.
- تنامي وعي وإدراك حكومات بعض الدول النامية بضرورة عدم الاعتماد على مصدر الدخل الوحيد من تصدير الموارد الطبيعية، وضرورة تحقيق التنمية الصناعية.

3.1. مرتكزات التنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة على ثلاث دعامات، هي:

1. الإنسان

يُعَدُّ الإنسان الأساس والركيزة الأولى لتحقيق التنمية المستدامة، كما يشكل عاملاً ضاغطاً ومهدداً للتنمية المستدامة في الدول النامية بسبب تزايد معدل النمو السكاني فيها بشكلٍ كبير، فقد بلغ عدد سكان العالم 5.28 مليار نسمة عام 1990، ووصل إلى 7.75 عام 2019 بزيادة قدرها 2.39 مليار نسمة، وبمعدل نمو يزيد عن 45% خلال مدة قوامها 29 عاماً، وبمتوسط معدل نمو 1.33% سنوياً، إذ تراوح معدل النمو السكاني عالمياً بين 7.95% عام 1990 و4.64% عام 2019. انظر الجدول رقم (1).

لقد لاحظت الباحثة أنَّ معدل النمو السكاني العالمي، تناقص تدريجياً منذ عام 1990 وحتى عام 2019، مما يدل على زيادة الوعي وحسن إجراءات تنظيم الأسرة، ولكنه لا زال معدلاً مرتفعاً، إذا ما أخذ بالحسبان، أنَّ معدل النمو السكاني في الدول الصناعية المتقدمة، يقل عن 1%، بل وأحياناً يكون سالباً، فقد كان عدد سكان اليابان 128.070 مليوناً عام 2010، وتناقص إلى 127.141 عام 2015، ثم انخفض إلى 125.836 مليوناً عام 2020، كذلك الأمر، فقد انخفض عدد سكان ألمانيا من 82.469 مليوناً عام 2005 إلى 81.776 مليوناً عام 2010، ثم إلى 81.686 مليوناً عام 2015، ثمَّ ارتفع إلى 83.240 بسبب أزمة اللاجئين والهجرة غير الشرعية، أمَّا في فرنسا فقد ازداد عدد سكانها من 58.235 مليوناً عام 1990 إلى 67.391 عام 2020، أي بزيادةٍ قدرها 9.156 مليوناً خلال ثلاثين عاماً، بمعدل نمو قدره 0.5% سنوياً مع الأخذ بالحسبان، أنَّ هذه الزيادة تشمل الهجرة غير الشرعية، انظر الجدول رقم (2).

2. البيئة

تتوافر في الطبيعة والبيئة المحيطة نوعين من الموارد، النوع الأول منها قابلاً للاستنفاد والنضوب، وبالتالي، تتصف بأنَّها موارد غير متجددة مثل النفط والفحم والغاز وفلزات المعادن وغيرها، مما يستدعي من الدول وضع الاستراتيجيات المناسبة للمحافظة عليها وعدم استنفادها بسرعة.

أمَّا النوع الثاني من الموارد، فيتصف بالتجدد وصداقة البيئة مثل طاقة الشمس والرياح والأمواج والأنهار وغيرها، وهذا يتطلب من المجتمع الدولي التحول باتجاه زيادة الاستثمار فيها.

3. التكنولوجيا

تُعَدُ التكنولوجيا دعامةً أساسية من دعائم التنمية المستدامة، بالمقابل، قد ينتج عن استخدام بعض أنواع التكنولوجيا الحديثة أثاراً سلبية، فقد ثبت أنَّ استخدام مركبات الفريون، الكلور والفلوروكربون في صناعة التبريد كبديل عن مركبات الأمونيا، وثاني أكسيد الكبريت، يؤثر سلباً على طبقة الأوزون، وهنا تتفق الباحثة مع سابقيها من الباحثين كجيهان(27:2015 – 29) بضرورة إجراء التوازن بين مكونات التنمية المستدامة الثلاثة، بما يضمن سلامة النظام البيئي.

4.1. أبعاد التنمية المستدامة

استناداً إلى ماهية التنمية المستدامة، فقد حدد تقرير الموارد العالمية المختص بالتنمية عام 1992 أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ووصَّف كل بعدٍ منها، بما يتلاءم مع اقتصاديات الدول تبعاً لدرجة تقدمها، وفق الآتي:

- **البعد الاقتصادي:**

وفقاً لعبد الله وآخرون(347:2015) يتحقق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول النامية من خلال إعادة استثمار الموارد المتاحة في تحسين مستوى معيشة مواطنيها وفي الحد من الفقر والنمو السكاني الذي يرتبط ارتباط وثيقا بتدهور البيئة، وبشكلٍ عام، فإنَّ التنمية المستدامة، تعني الحد من التفاوت المتزايد في الدخل، وفي تحقيق المساواة بين المواطنين على صعيد الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية.

- **البعد الاجتماعي:**

وفقاَ لأمينة ومحمد(310:2019)، ل يتحقق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الدول النامية من خلال تنفيذ الآليات المناسبة للحد من النمو السكاني أولاً، ثم من خلال الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة، وتخفيف حدة الفوارق بين سكان الريف والمدينة عبر تحسين الخدمات التعليمية والصحية وخاصةً لسكان الريف، فضلاً عن تأكيد معتصم(2015: 44– 45) ضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة بهدف الحدّ من التّلوّث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ.

- **البعد البيئي:**

يتجلى البعد البيئي بالاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وتطوير قطاع الكهرباء، والمياه، والزراعة والثروة السمكية، فضلاً عن عملية تدوير النفايات والتخلص من النفايات الخطرة، ومدى توافر شبكات الصرف الصحي، إذ يعد الاستنزاف البيئي أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة.

يتحقق البعد البيئي للتنمية المستدامة وفقاً لكربالي وحمداني(2010: 11–12) من خلال وضع حد أمام أنماط الاستهلاك والإنتاج السلبية، والنمو السكاني المتزايد، والتلوث واستنزاف المياه وقطع الغابات، والتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ، وتوجيه الاستثمارات باتجاه الصناعات ذات التقنيات النظيفة والصديقة للبيئة التي تستخدم أقل قدرٍ من مصادر الطاقة والموارد الطبيعية، واستغلال الموارد المتاحة في أطار السلامة البيئية، وتوظيف التطور التكنولوجي بصورة ملائمة للبيئة وإمكانات الدول، مما يكفل تحقيق أهداف التنمية القريبة والبعيدة المدى، ويخفف من الانبعاثات والغازات الضارة بالبيئة وحماية الموارد الطبيعية، ويتجلى في الاستخدام الأمثل للأرضي الزراعية والموارد المائية.

إذاً، يلاحظ أنَّ التنمية المستدامة، تتألف من ثلاثة أبعاد، وتسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بطريقة متوازنة.

5.1. شروط تحقيق التنمية المستدامة

يفترض تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية توافر مجموعة من الشروط ذكرها كل من عبد الله وزملاؤه(2015: 342)، وسمر(2012: 3) هي:

1. تحقيق زيادة تراكمية في معدل النمو اقتصادي.
2. تخفيض معدل النمو السكاني من خلال تبني إجراءاتٍ صارمة لتنظيم الأسرة.

3. الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتجديد وسائل الإنتاج، بما يكفل الحفاظ على البيئة.
4. التخفيف من الاستنفاد الجائر للموارد الطبيعية.
5. الاستثمار في تدوير النفايات الصلبة، وتنقية المياه العادمة.
6. الاهتمام بالريف بهدف تخفيف حدة الهجرة إلى المدينة.

ثانياً: معوقات التنمية المستدامة في الدول العربية

تواجه تحقيق خطة التنمية المستدامة في الدول النامية ومنها الدول العربية مجموعةٌ من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يمكن تلخيصها بالآتي:

1.2. معوقات اقتصادية: تتضمن المعوقات الاقتصادية الآتي:

أ. تدني حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي انخفاض نسبة الادخار مقارنةً مع نسبة الانفاق والاستهلاك، وهذا بدوره يؤثر سلباً على إعادة توزيع الدخل، ويقلل فرص تمويل الاستثمارات ذاتياً، مما يعزز ويرفع الحاجة إلى التمويل الخارجي الذي يترافق أحياناً بشروط تمس السيادة الوطنية والقرار السياسي، وقد وضعت الأمم المتحدة شروطاً لتقديم الدعم المالي بواسطة صندوق أهداف التنمية المستدامة، مما عقَّد آليات حصول الدول النامية ومن بينها الدول العربية على مصادر التمويل اللازمة لمشروعات التنمية المستدامة، ففي الأردن، يلاحظ ارتفاع معدل النمو السكاني، إذ بلغ متوسط معدل النمو السكاني خلال الفترة 2020/2000 في الأردن 3.8% سنوياً، وهو معدل مرتفع جداً قياساً بالمتوسط السنوي لمعدل النمو السكاني العالمي الذي بلغ خلال الفترة عينها 1.33%، إذ تضاعف عدد سكان الأردن مرتين عام 2020 قياساً بعددهم عام 2000، في حين بلغ متوسط حصة الفرد الأردني من الناتج المحلي الإجمالي 3204 دولار سنوياً أو 267 دولار شهرياً، وهو مبلغ متواضع. الجدول رقم (3) في الملحق

بالمقابل، يلاحظ ارتفاع معدل النمو السكاني في مصر، إذ بلغ متوسط معدل النمو السكاني في مصر خلال الفترة 2020/2000 أكثر من 2% سنوياً، وهو معدل مرتفعٌ كذلك قياساً بنظيره في الدول المتقدمة، فقد ازداد عدد سكان مصر مرة ونصف تقريباً عام 2020 مقارنة مع عددهم عام 2000، في حين بلغ متوسط حصة الفرد المصري من الناتج المحلي الإجمالي 2479 دولار سنوياً أو 206 دولار شهرياً، وهو مبلغ متواضع، ويقل عن حصة الفرد الأردني، على الرغم من ضخامة حجم الناتج المحلي الإجمالي المصري مقارنةً مع نظيره الأردني، إلا أنَّ عدد سكان مصر، يعادل عشرة أمثال عدد سكان الأردن عام 2020، مما انعكس سلباً على متوسط حصة الفرد المصري من الناتج المحلي الإجمالي، انظر الجدول رقم (4).

ب. الفقر: لقد حدد البنك الدولي دخل الفرد الذي يجعله من فقراء الفقر المدقع[1] بـ 1.90 دولار يومياً (قياساً بتعادلات القوة الشرائية لعام 2011)، تبعاً لذلك، فقد بلغ عدد فقراء الفقر المدقع في العالم 736 مليون نسمة عام 2015، أي ما يعادل أكثر من 10% من عدد سكان العالم، يعيش 413 مليون شخص منهم في خمسة دول، هي: الهند، نيجيريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، وبنغلاديش، أي ما نسبته أكثر من 56% من فقراء العالم وفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة(2019: 4).

[1] عرفت الأمم المتحدة الفقر المدقع بأنه:" حالة تتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية،بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم والمعلومات.

United Nations. "Report of the World Summit for Social Development", March 6–12, 1995

بناءً على ذلك، فإنَّ تحقيق الهدف الأول للتنمية المستدامة المتمثل في الحد من الفقر المدقع إلى أقل من 3% بحلول عام 2030، يتطلب جهداً دولياً كبيراً لتخفيض عدد الفقراء في الدول الخمس[1].

وقد انخفض عدد فقراء الفقر المدقع في العالم إلى 689 مليون نسمة عام 2017، أي ما يعادل 9.2% من عدد سكان العالم، ثمَّ استمر المعدل بالانخفاض حتى وصل إلى 8.6% من عدد سكان العالم عام 2018 (تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2019، ص 22).

تجدر الإشارة إلى أنَّ 80% من سكان الأرياف في العالم، يعيشون دون خط الفقر الدولي، نصفهم من الأطفال، وغالبية الجزء الباقي من النساء(البنك الدولي، 2020)[2]

من جانبٍ أخر، فقد أدى تفشي وباء الكورونا إلى زيادة عدد فقراء الفقر المدقع عالمياً بـ 100 مليون شخص عام 2020، كما ضاعفت الحروب في منطقة شرق المتوسط وشمال إفريقيا معدل الفقر المدقع، إذ ارتفع من 3.8% عام 2015 إلى 8.6%عام 2018، وهذه النسبة أقل بكثير من المستوى العالمي (تقرير البنك الدولي، 2020، ص 1).

بالمقابل، فقد ارتفع معدل الفقر في الدول العربية بسبب جائحة كورونا من 29.2% عام 2019 إلى 32.4% عام 2020، أي ما يعادل 115 مليون نسمة، 80% منهم أي 92 مليوناً، يتركز معظمهم في اليمن، وسورية، والسودان، ومصر (تقرير الاسكوا، 2020، ص 8).

- تحتل مصر المرتبة الأولى في عدد الفقراء، إذ بلغ عددهم عام 2020 (32.644546) مليون نسمة، وبلغت نسبتهم 31.9% من عدد سكانها، وقد تراجع معدل الفقر فيها عام 2021 إلى 29.3%.
- تليها السودان في المرتبة الثانية، إذ بلغ عدد فقرائه (23.415366) مليون نسمة عام 2020، وبلغت نسبتهم 53.4% من عدد سكانه، ثم ازدادت هذه النسبة إلى 55.6% عام 2021.
- أتت اليمن في المرتبة الثالثة، إذ بلغ عدد فقرائها (23.03798) مليون نسمة عام 2020، وبلغت نسبتهم 79%، وقد ازدادت هذه النسبة إلى 80.3% عام 2021.
- جاءت سورية في المرتبة الرابعة بين الدول الأربع وذلك تبعاً لتقرير اللجنة الاقتصاديو والاجتماعية لغربي آسيا(2020: 71)، على الرغم من الحرب طويلة الأجل الدائرة ضدها، والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، والسياسات الأمريكية والتركية والعربية الداعمة للمجموعات الإرهابية، والسرقة الممنهجة لمواردها الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي، فقد بلغ عدد فقرائها 13.79 مليون نسمة، أي ما يعادل نسبة 78.8% من عدد سكانها عام 2020، وقد ازدادت نسبتهم إلى 79.9% عام 2021.

ت. الخلل في توزيع الدخل: لقد بيَّنت تقارير التنمية البشرية المتتالية، أنَّ الدول العربية، تعاني من خللٍ على صعيد توزيع الثروات الوطنية، إذ كشفت التقارير عن الفجوة الكبيرة بين حصة الأغنياء، ممن يملكون ثروةً تساوي مليار دولار أو أكثر، وحصة الفقراء من الثروات.

وقد أكَّدت منظمة "أوكسفام" البريطانية غير الحكومية أنَّ "82 % من الثروات التي تحققت في عام 2017، تركزت لدى أغنياء العالم الذين بلغت نسبتهم 1%.

[1] https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/half-world-s-poor-live-just-5-countries

[2] https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview

من جهةٍ ثانية، فقد عادلت ثروة 42 شخصاً منهم ثروة 61% من أغنياء العالم عام 2018، بالتالي، فإنَّ الأرقام والنسب السابقة، تؤكد عدم عدالة النظام الاقتصادي العالمي، وتشير إلى ضخامة حجم الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم.

كما أكَّدت مجلة فوربس[1] الأمريكية في قائمتها المنشورة عن أثرياء العالم عام 2021، أنَّ عدد أثرياء العالم، بلغ 2755 ثرياً، ثمانية من العشرة الأوائل جنسيتهم أمريكية، وواحد فرنسي، وأخر هندي، بزيادة قدرها 660 ثرياً عن عام 2020، أما عربياً، فقد بلغ عدد أثرياء العرب 22 ثرياً عام 2021، يملكون ثروةً، تساوي 53.4 مليار دولار، أي أنَّ متوسط ثروة كلٍ منهم 2.427 مليار دولار.

مما سبق تستنتج الباحثة بأنَّ الثروات الوطنية تتركز في أيدي قلة من الأغنياء الذين يتصفون بالترف وبنمطٍ استهلاكي عقيم، في حين تُحرَمُ منها أغلبية المواطنين، مما يؤثر عكساً على إمكانية إعادة الاستثمار، وبالتالي على إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية. ومما ينعكس سلباً على مستوى معيشة معظم المواطنين بصورةٍ عامة.

ث. الخلل في بنية اقتصاد الدول العربية: يعاني اقتصاد الدول العربية من خللٍ بنيوي، إذ يغلب عليه صفة الاقتصاد الريعي، لأنَّه يعتمد على إنتاج وتصدير المواد الخام كالنفط والغاز الطبيعي، وتتركز صناعاته في قطاع الصناعة الاستخراجية التي ترتبط عادةً بشركات ومؤسسات التمويل الأجنبية، مما يجعل من اقتصاد الدول النامية اقتصاداً تابعاً للدول الصناعية المتقدمة، ويحرمه من إمكانية تحقيق تنمية متوازنة.

فقد أوردت صليحة(2020: 173) أنَّ قطاع الصناعة الاستخراجية في الدول العربية أسهم بنسبة 18.5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2016، ثمَّ ازدادت مساهمته إلى 21.7% عام 2017، وإلى 25% عام 2019، على الرغم من تراجع أسعار النفط والغاز عالمياً، في حين أسهم قطاع الصناعة التحويلية في الدول عينها بنسبة 10.6% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2016، وتراجعت مساهمته إلى 10.2% عام 2019.

مما سبق، يتبين للباحثة: أنَّ نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية إلى مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، تطورت من 175% عام 2016 إلى 212% عام 2017، ثمَّ وصلت إلى أكثر من 242% عام 2019، مما يدل على عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية، وعلى اعتماد الدول العربية على الصناعات المرتبطة بالموارد الطبيعية المتوافرة ذات البعد البيئي السلبي على الطبيعة والإنسان، وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ج. المديونية الخارجية: تُعَدُّ المديونية من العقبات التي تهدد تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، ولاسيما تلك الدول التي لا تتوافر لديها الموارد الطبيعية ومن بينها النفط والغاز، فتبعاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل التاسع منه(2020: 185– 186) فقد بلغت قيمة الدين العام لثماني دول عربية، هي: مصر ولبنان، والمغرب، والسودان، والأردن، وجيبوتي، واليمن، وجزر القمر 261.9 مليار دولار بنهاية عام 2019، في حين كان 235.5 مليار دولار عام 2018، أي بزيادةٍ قدرها 26.4 مليار دولار، أي ازدادت نسبة الدين العام بمعدل 11.2%.

كما تجدر الإشارة أنَّه وفقاً لتقرير البنك الدولي(2020: 9) مصر، تتبوأ المركز الأول بين المقترضين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يليها لبنان، وقد بلغت حصتاهما 90% من إجمالي تدفقات الديون طويلة الأجل عام 2018.

كما بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى الدول العربية 26% عام 2008، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى 45% في عام 2018، وبخاصةٍ لدى الدول الأقل نمواً.

[1] https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/meet-2021s-arab-billionaires/

أمَّا تبعاً لتقرير وقائع وآفاق في المنطقة العربية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)(2020: 83) فإنَّ الدول العربية ذات الدخل المتوسط، قد ارتفع متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها من 47% عام 2008، إلى 78% عام 2018 باستثناء الجزائر، إذ بلغت النسبة 157% في لبنان، و93% في مصر، و94% في الأردن.

وقد زادت جائحة كوفيد 19 مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية، إذ اقترض الأردن وتونس ومصر أكثر من 10 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي لأجلٍ قصير أو متوسط، وقد منحت هذه القروض بشروطٍ غير ميسرة، مما يعني زيادة عبء خدمة الدين العام على الدول المقترضة.

وهنا تتطابق وجهة النظر في هذا البحث مع رأي الباحثين السابقين في أنَّ مديونية الدول العربية تجاه الدول الصناعية المتقدمة ومؤسساتها المالية، تشكل عامل ضغطٍ على اقتصاداتها، وعامل تبعية لتلك الدول، وتقلل من إمكانية زيادة نسبة الانفاق الاستثماري لديها، ومنه تستنتج الباحثة أن المعوقات الاقتصادية لها أثر سلبي على تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.

2.2. المعوقات الاجتماعية:

تتمثل المعوقات الاجتماعية في عدم المساواة بين الجنسين التي تقاس من خلال توزع معدل البطالة بين الذكور والإناث، فضلاً عن تفاوت معدل الأمية بينهما، بالإضافة إلى مشكلة الهجرة وخاصة الموارد البشرية المؤهلة.

أ. النمو السكاني السريع وارتفاع نسبة البطالة: توصف مجتمعات الدول العربية بالمجتمعات الشابة، إذ تغلب فيها نسبة الشباب، وهذه سمةٌ إيجابية، لأنَّها تشكل حافزاً للنمو والتنمية الاقتصادية، إذا أُحسن استغلالها، لكنها تشكل بالوقت عينه عامل ضغطٍ على الاقتصاد فيها بسبب ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الموارد البشرية، وبسبب استنزاف الموارد الطبيعية المحدودة.

إذ تعاني الدول العربية من مشكلة ارتفاع معدل النمو السكاني، مما يفاقم مشكلة البطالة فيها، فقد بلغ عدد سكان الوطن العربي 436 مليون عام 2020، منهم 74 مليون نسمة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 24 عاماً، يشكلون نسبة قدرها 17% من عدد السكان.

فتبعاً لتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)(2020: 74) فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الدول العربية مجتمعةً 27.79% عام 2020، وهو معدل البطالة الأعلى في العالم، إذ بلغ المتوسط العالمي للشباب العاطلين عن العمل 13.62%، وقد بلغ معدل بطالة الإناث في الدول العربية 19.96% عام 2020، مقابل 7.83% من للذكور.

اعتماداً على التباين الكبير بين نسبتي العاطلين عن العمل من الإناث والذكور السابقتين، وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل المؤهلين علمياً، تؤكد الباحثة على وجود فجوة كبيرة في الحقوق بين الذكور والإناث في الدول العربية، تدل على عدم المساواة بين الجنسين، كما ترى في ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل سبباً ومبرراً لهجرة الموارد البشرية المؤهلة إلى الدول الصناعية المتقدمة، فضلاً عن انتشار ظاهرة البطالة المقنعة في مؤسسات القطاع العام.

يضاف إلى مشكلة النمو السكاني خللٌ أخر ذكرته حنين(2018: 10)، يتعلق بسوء التوزيع السكاني الناتج عن هجرة الشباب من الريف إلى المدينة، مما يعقد ويزيد من حدة مشكلة السكن، والتوسع العمراني العشوائي، كما يهدد الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

في هذا الإطار، فقد بلغ متوسط عدد العاطلين عن العمل من إجمالي القوى العاملة في مصر 10.5% تقريباً، مقسماً بين الذكور والإناث بنسبة 7/2 على التوالي، إذ بلغ متوسط معدل بطالة الذكور 6.676%، مقابل 23.286% للإناث، انظر الجدول رقم (5).

أمَّا في الأردن، فقد بلغ متوسط عدد العاطلين عن العمل من إجمالي القوى العاملة 14.5% تقريباً، مقسماً بين الذكور والإناث بنسبة 2/1 على التوالي، إذ بلغ متوسط معدل البطالة للذكور 12.424%، مقابل 23.126% للإناث، انظر الجدول رقم (6).

مما سبق، ترى الباحثة أنَّ معدلي البطالة للذكور والإناث في مصر والأردن، يدل صراحةً على عدم المساواة بين الجنسين، مما ينعكس سلباً على إمكانية تقدم البلدين في مجال التنمية المستدامة.

ب. انتشار الأمية: لقد بقيت معدلات الأمية مرتفعة في الكثير من الدول النامية بسبب عدم مواكبة التعليم للتطورات التكنولوجية الحديثة والسريعة، وهو ما أكدته بولين(2016: 72) إذ يلاحظ فقدان بعض الاختصاصات العلمية اللازمة لسوق العمل، وقد تطور مفهوم الأمية خلال العقود الخمسة الماضية، إذ لم يعد يقتصر على مهارات القراءة والكتابة والحساب، بل أصبح مفهوماً أوسع، ليشمل القدرة على التعامل مع بيئة التكنولوجيا والمعلومات وهو ما أكدت عليه منظمة اليونيسكو في تقريرها استراتيجية اليونسكو لمحو الأمية خلال الفترة بين 2020–2025.

وقد أكد معهد اليونسكو للإحصاء عام 2020، أنَّ 1.590 مليار نسمة، يعانون من الأمية في العالم، منهم 773 مليون شاباً موزعين بين الإناث والذكور بنسبة 1/2 على التوالي، 60% منهم يعيش في جنوب وشرق آسيا، و27% في دول إفريقية جنوب الصحراء، و9% في شمال أفريقيا وغرب آسيا، وأمَّا الباقي 4%، فيعيشون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويضاف إلى العدد السابق من الأميين الشباب 617 مليون طفلاً، وجميعهم يفتقر إلى مهارات القراءة والكتابة، كما قد بلغ عدد الأميين في الدول العربية 65 مليون نسمة، أي ما نسبته 14.9% من عدد سكان الوطن العربي البالغ 436 مليون نسمة، منهم 41 مليون من الإناث، مقابل 24 مليون من الذكور، أي أنَّ نسبة الإناث الأميات، تزيد عن 60%، مقابل أقل من 40% للذكور وفقاً للتقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا) (2020: 97).

يُعَدُّ تحقيق هدف محو الأمية حتى عام 2030 هدفاً اساسياً من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إلا أنَّ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، تَعُدُّ الأمية مشكلةً مستعصية في الدول العربية، إذ أنَّه من غير المتوقع الانتهاء منها قبل عام 2050.

فتبعاً للتقرير العربي الاقتصادي الموحد في الملاحق الاحصائية منه لعام(2020: 299).تأتي موريتانيا في المركز الأول من حيث عدد الأميين فيها، إذ تبلغ نسبتهم 48% من عدد سكانها، ثمَّ مصر بنسبة 25%، تليها سورية بنسبة 14%، فقطر بنسبة 2%.

ت. عدم المساواة بين الجنسين: يتمتع الذكور في الدول العربية بحقوقٍ أكثر من حقوق الإناث، ولاسيما تلك المتعلقة بالعمل، وقد أفادت استطلاعات منظمة العمل الدولية، أنَّ المرأة العاملة في القطاع الخاص، تواجه مجموعةً من المخاطر في أماكن عملها، منها إمكانية الإقصاء من العمل، الابتزاز، ضعف تمثيلها في الإدارة، وغير ذلك، وقد بيَّنت منظمة الإسكوا، أنَّ فجوة الحقوق بين الجنسين في الدول العربية، وصلت إلى 40.05%، وهي أعلى نسبة في العالم، إذ جاءت الدول العربية في ذيل قائمة تصنيف وترتيب الدول تبعاً للمساواة بين الرجل والمرأة، إذ تبوأت الإمارات العربية المتحدة المرتبة 120 من بين 153 دولة، وهي الأولى عربياً، تليها الكويت بالمرتبة 122، فتونس بالمرتبة 124، وجاءت سورية في المرتبة 150، والعراق في المرتبة 152، واليمن في المرتبة 153 والأخيرة وذلك استناداً إلى التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا) (2020: 67) وتقاس المساواة بين الجنسين بمؤشرات فرعية، هي: التحصيل العلمي، والمشاركة في العمل، وقد بلغت نسبة إنجاز هذه المؤشرات في الدول العربية أقل من المتوسط العالمي لها البالغ 32%، ففي اليمن لا تتجاوز نسبة النساء الملمّات بالقراءة والكتابة 35%

مقابل نسبة 78% للرجال، كما بلغ الفرق بين الملمين بالقراءة والكتابة بين الجنسين 20% في المغرب وموريتانيا، وقد بلغت نسبة مشاركة الإناث في العمل في الدول العربية 20.53% من إجمالي القوى العاملة، وهي أدنى نسبة في العالم تبعاً للوثيقة المشتركة بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ بلغ المتوسط العالمي 47.66%، كما بلغت نسبة مشاركة الذكور العرب في العمل 73.67%، تعكس النسب السابقة ضخامة الفجوة بين الجنسين في المشاركة في العمل عربياً (تقرير الاسكوا، التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020، ص 73–74)، من خلال العرض السابق، تستنتج الباحثة صحة الفرضية الثانية.

3.2. معوقات بيئية: تُعَدُّ المعوقات البيئية من أبرز المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة، أهم هذه المعوقات:

أ. نقص المياه: يعدُّ الوطن العربي من أكثر المناطق ندرةً في المياه، إذ يحتوي 2% من الموارد المائية المتجددة عالمياً فقط، ويعيش على أراضيه 6% من سكان العالم، أكثر من 60% منهم، يقطنون في مناطق، تعاني من مستوى مرتفع أو مرتفع جداً من إجهاد المياه السطحية، بينما المتوسط العالمي حوالي 35% وذلك استناداً إلى تقرير البنك الدولي(2017: 1)، وتشكل 12 دولة منه أكثر الدول ندرة بالماء وهي الجزائر، البحرين، الكويت، الأردن، ليبيا، سلطنة عمان، فلسطين المحتلة، قطر، السعودية، تونس، الإمارات، اليمن.

من جهةٍ ثانية، تقع الدول العربية ضمن المناطق الجافة، وتعدُّ من الدول شديدة الفقر بالموارد المائية المتجددة، فضلاً عن أنَّ مخزونها من المياه العذبة، يتناقص عاماً بعد عام بسبب زيادة الاستهلاك عن الكمية المتجددة منه، وبالتالي انخفاض حصة الفرد من المياه العذبة تبعاً لبولين(2016: 87).

وقد تضمن التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 إلى أنَّ 70.5 مليون عربي غير مخدمين بشبكات الصرف الصحي، مما يعرض المياه الجوفية لخطر التلوث، وأنَّ 47,5 مليون عربي، لا يحصلون على خدمات مياه الشرب.

من جانبٍ أخر، فإنَّ حصة الفرد من المياه العذبة في 13 دولة عربية، تقل عن 500 م3 سنوياً، وهي ما تسمى العتبة المطلقة لندرة المياه العذبة، وأنَّ حصة الفرد من المياه العذبة في 5 دولٍ عربية، تقل عن 1000 م3 سنوياً، وهي ما تسمى العتبة السنوية لندرة المياه وهذا بالاعتماد على التقرير العربي للتنمية المستدامة(2020: 86)، مع العلم، أنَّ المتوسط العالمي لحصة الفرد من المياه 7000م3 سنوياً.

وقد أشار التقرير السابق إلى أنَّ الزراعة المروية، تستهلك 80% من المياه الصالحة للشرب التي يذهب 60% منها هدراً ودون فائدة، وقد وصلت نسبة المياه العذبة المستخدمة في ري المزروعات إلى 90% في سورية واليمن، مما يزيد من مشكلة ندرة المياه بسبب الاعتماد على طرق الري التقليدية التي تمتاز بعدم جدواها اقتصادياً نتيجة ارتفاع نسبة الهدر فيها.

يضاف إلى ما سبق، أنَّ 60% من منابع الأنهار التي تجري ضمن أراضي الوطن العربي، تقع خارج حدوده، مما يعقد مشكلة نقص المياه، ويزيد من مخاطر الأمن المائي للدول العربية.

استناداً إلى ما سبق، ترى الباحثة أنَّ معظم دول الوطن العربي، تواجه مهدداً جوهرياً لتنميتها المستدامة، يتمثل في ندرة المياه وإدارتها.

3. التصحر:

تُعَدُّ مشكلة التصحر من أخطر المشكلات البيئية، إذ تمثل هذه المشكلة أحد مهددات التوازن البيئي في العالم و الوطن العربي، إذ تبلغ مساحة الوطن العربي 14 مليون كم2، أي ما يعادل 10,5% من مساحة العالم، وتشكل المناطق الصحراوية والبوادي أكثر من 80% من مساحته، وقدد عزت فيروز(2012: 78) أسباب التصحر استناداً إلى عوامل طبيعية، وأخرى بشرية، تتضمن العوامل الطبيعية كلاً مما يأتي:

قصر فصل الشتاء، وقلة كمية الأمطار السنوية، ارتفاع درجة حرارة الأرض ما بين 1,5–4,5 درجة مئوية، أما العوامل البشرية فتتمثل بالآتي: زيادة عدد السكان بمعدلات مرتفعة، التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، الممارسات غير الرشيدة تجاه البيئة، لاسيما الرعي الجائر، وقطع الغابات، الاستنفاد الجائر للمياه الجوفية، قلة الاستثمار في تصفية المياه العادمة، فضلاً عن عدم تبني برامج الاقتصاد الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يعرض الدول العربية لخطر التصحر من لبنان إلى المغرب.

في هذا الإطار، ووفقاً للتقرير العربي للتنمية المستدامة(2020: 193) فقد سجل الغطاء الحراجي في الدول العربية تراجعاً قدره 2,55 مليون هكتار خلال الفترة 2015/2000.

وتتوافق الباحثة من خلال هذا البحث مع التقرير العربي للتنمية المستدامة(2020: 168) بأن مشكلة التصحر من أبرز معوقات ومهددات التنمية المستدامة في الوطن العربي، إذ يسهم الإنسان فيها بصورةٍ مباشرة من خلال قطع الأشجار الجائر دون رقابة الدولة، وبسبب حرق الغابات، دون أن يوازي ذلك حملاتٍ وطنية للتشجير، فضلاً عن شدة تأثير العوامل الطبيعية المتعلقة بموجات الجفاف وقلة الأمطار.

فمثلاً وكما ورد في التقرير العربي للتنمية المستدامة(2020: 170) اندلع في سورية نتيجة الحرب عليها 1880 حريقاً خلال الفترة 2015/2011. أما في السودان، فقد زحفت الصحراء حوالي 150 كم جنوباً، مما يهدّد ربع الأراضي الصالحة للزراعة، ويخفّض إنتاج الغذاء بنسبة 20%، كما ألحق الجفاف الضرر بـ 44 مليون عربي خلال الفترة 2019/1990.

4. تلوث التربة والمياه الجوفية:

إنَّ الاستخدام المكثف للمخصبات والأسمدة الكيميائية والمبيدات والأدوية الزراعية، فضلاً عن استخدام مياه الصرف الصحي دون تنقيتها للري، وعدم توافر شبكات الصرف الصحي لجميع المواطنين، أدى إلى تلويث التربة والمياه الجوفية، مما يجعل منه معوقاً أساسياً للتنمية المستدامة، ويشكل خطراً على صحة الرضع والأجنة وفقاً لعدنان(2019: 118– 120).

وقد أفاد التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، أنَّ 23,42% من سكان السودان، الصومال، جيبوتي، جزر القمر، و3.08% من سكان المغرب العربي، و0.01% من سكان الخليج العربي، 0.09% من سكان المشرق العربي، يمارسون التغوط في العراء.

كما أوضح التقرير عينه(2020: 86)، أنَّ نسبة تركيز النترات في مياه الشرب في غزة، تراوحت ما بين 600 إلى 800 ملغ/ليتر، كما قاربت هذه النسبة في رأس الجبل في تونس 800 ملغ/ليتر، في حين أنَّ الحد الأقصى المسموح فيه لهذه النسبة 50 ملغ/ليتر.

5. تلوث الهواء: أدت الحروب في بعض الدول النامية (حرب الخليج الأولى والثانية، وكذلك حروب الربيع العربي)، فضلاً عن الاستخدام لبعض الأسلحة والذخائر المحرمة دولياً مثل الفوسفور الأبيض الذي استخدمه الكيان الصهيوني في عدوانه على غزة واليورانيوم المطفأ الذي استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق، فضلاً عن الحرب الجائرة على سورية التي تسهم في تلويث الهواء المحيط ببيئة هذه الدول، ومن هذا تستنتج الباحثة صحة الفرضية الثالثة.

النتائج والتوصيات: توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

- تشكل معوقات التنمية المستدامة في الدول العربية سلسلةً، تترابط حلقاتها مع بعضها بشدة عالية، وهي تشبه الحلقات المفرغة للفقر، ولكن يمكن عرض أهم المعوقات الاقتصادية والاجتماعية فيما يأتي:

أ. تعاني الدول العربية من مشكلة ارتفاع معدل النمو السكاني الذي وصل متوسطه في الأردن إلى أكثر من 3.8%. وأكثر من 2.6% في مصر سنوياً، وهما يفوقان متوسط معدل النمو السكاني العالمي الذي يبلغ 1.33%، مما يلقي بعبئه على اقتصادات هذه الدول.

ب. تقود مشكلة ارتفاع معدل النمو السكاني إلى تزايد وارتفاع معدل الفقر في الدول العربية، إذ بلغت نسبة الفقر 32.4% من عدد سكان الدول العربية عام 2020 التي تساوي أربعة أمثال متوسط معدل الفقر العالمي تقريباً، إذ بلغ معدل الفقر العالمي 8.6% عام 2018.

ت. يترتب على مشكلة ارتفاع معدل النمو السكاني كذلك ضخامة المديونية الخارجية للدول العربية غير النفطية، إذ بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 45% في عام 2018، وبخاصةٍ لدى الدول الأقل نمواً(السودان، الصومال، وغيرهما)، كما وصل متوسط نسبة المديونية في الدول العربية ذات الدخل المتوسط إلى 78% عام 2018 باستثناء الجزائر، وقد تساوت هذه النسبة مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي في مصر والأردن، إذ بلغت 93%، 94% على التوالي، بل ووصلت في لبنان إلى157%، مما يعقد ويثقل أعباء الاقتصادات العربية، ويعوق إمكانية تحسين مستوى المعيشة، وتأمين فرص العمل.

ث. تعاني اقتصادات الدول العربية من ارتفاع معدل البطالة، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل فيها أكثر من ضعف متوسط نسبة العاطلين عن العمل عالمياً، فقد بلغت نسبتهم في الدول العربية 27.79% عام 2020 مقابل 13.62% عالمياً، وقد توزعت نسبة العاطلين عن العمل بين الذكور والإناث عام 2020 بنسبة 7.83%إلى 19.96% على التوالي، مما يمهد الطريق لعدم المساواة بين الجنسين في الدول العربية، ولانتشار الأمية.

ج. تتفشى الأمية بمفهومها التقليدي(عدم الإلمام بالقراءة والكتابة) في الدول العربية، إذ بلغ عدد الأميين 65 مليوناً، يشكلون نسبةً قدرها 14.9% من عدد سكان الوطن العربي، منهم 41 مليوناً من الإناث، مقابل 24 مليوناً من الذكور، إنَّ انتشار الأمية والبطالة بين الإناث، يعدُّ حجر الأساس لفجوة الحقوق بين الجنسين، بل ويكرس عدم المساواة بينهما.

ح. بلغت فجوة عدم المساواة في الحقوق بين الجنسين في الدول العربية 40.05%، وهي أعلى نسبة في العالم، وقد تذيلت الدول العربية قائمة تصنيف وترتيب الدول تبعاً للمساواة بين الرجل والمرأة، إذ تبوأت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً، واحتلت المرتبة 120 من بين 153 دولة، إنَّ عدم المساواة بين الجنسين في الدول العربية، يعدُّ معوقاً أساسياً لإمكانية التقدم في التنمية المستدامة.

- يضاف إلى المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة مجموعة معوقاتٍ بيئية، ترتبط بالموقع الجغرافي للوطن العربي، فضلاً عن ارتباطها بانخفاض الثقافة البيئية للمجتمع العربي، منها ما يأتي:

أ. يعاني الوطن العربي من ندرة المياه، إذ أنَّ حصة الفرد من المياه العذبة في 13 دولة عربية، تقل عن 500 م3 سنوياً، وأنَّ حصته في 5 دولٍ عربية أخرى، تقل عن 1000 م3 سنوياً، في حين أنَّ المتوسط العالمي لحصة الفرد من المياه 7000م3 سنوياً، كما تنتمي 12 دولة منه إلى مجمعة الدول الأكثر ندرة بالماء، يضاف إلى ندرة المياه هذه سوء إدارة المياه المتوافرة، إذ أنَّ 70.5 مليون عربي، أي ما نسبتهم أكثر من 16% غير مخدمين بشبكات الصرف الصحي، مما يعرض المياه الجوفية لخطر التلوث، كما يتم استخدام 80% من المياه الصالحة للشرب في الري، يذهب منها 60% هدراً بسبب استخدام طرق الري التقليدية، فضلاً عن عدم تصفية المياه العادمة واستخدامها في الري.

ب. تُعَدُّ مشكلة التصحر من أخطر المشكلات البيئية، إذ تمثل هذه المشكلة أحد مهددات التوازن البيئي، إذ تشكل المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية أكثر من 80% من مساحته، يسهم الإنسان العربي في تأزيم وزيادة مشكلة التصحر من خلال التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والحراجية، ومن خلال الرعي الجائر، وقطع الأشجار وحرق الغابات.

ت. يعدُّ استخدام مياه الصرف الصحي دون معالجتها وتنقيتها في الري، وعدم توافر شبكات الصرف الصحي لجميع المواطنين، سبباً رئيساً لتلوث التربة والمياه الجوفية، مما يجعل منه معوقاً أساسياً للتنمية المستدامة، ويشكل خطراً على صحة الإنسان العربي.

التوصيات: توصي الباحثة بجملة من الحلول لمعالجة معوقات وتحديات التنمية المستدامة في الدول العربية بما يأتي:

- ضرورة التشدد في برامج تنظيم الأسرة بهدف الحد من النمو السكاني العربي، إذ أنَّ زيادة عدد السكان، تؤدي إلى زيادة معدل البطالة، وزيادة عدد الفقراء، وانخفاض الرعاية الصحية، وتراجع التحصيل العلمي، فضلاً عن تحميله الاقتصاد الوطني أعباء إضافية مثل المديونية وفوائدها.
- ضرورة العمل الحثيث تشريعياً، وثقافياً، ودينياً بهدف تخطي مشكلة عدم المساواة بين الجنسين.
- ضرورة إقامة علاقات إيجابية مع دول الجوار بهدف تنظيم حصص الدول العربية من مياه الأنهار، إذ أنَّ 60% من مصادر المياه المتجددة تقع خارج حدود الوطن العربي، فضلاً عن ضرورة تحسين إدارة المياه المتوافرة في الدول العربية بهدف القضاء على الهدر منها.
- ضرورة الحفاظ على الغطاء النباتي والحراجي والتوسع في حملات التشجير بهدف تخطي مشكلة الجفاف والتصحر.

المراجع

1. أبو جودة، الياس(2011).التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني، لبنان.
2. إسماعيل، معتصم(2015). دور الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية المستدامة" حالة سورية"، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سورية.
3. ايوب، بولين المعوشي(2016). اشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي، دار أفكار للطباعة والنشر، جونيه، لبنان.
4. بديار؛ أمينة، مزيان؛ محمد توفيق(2019). أثر الاقتصاد الاخضر على النمو والتنمية المستدامة دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 6:(1)، 305-325.
5. بغداد؛ كربالي، محمد؛ حمداني(2010). استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، السنة السابعة: (45) 1-25.
6. البلتاجي، محمد جابر عبد الحميد(2020). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية(دراسة تحليلية)، مجلة حقوق دمياط، يناير 2020، العدد1.
7. بلقاسم، راجي.(2006). تخطيط وتحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة دراسة الجزائر، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات":(8) 241- 266.
8. البنك الدولي(2017). ما بعد ندرة المياه: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي، واشنطن.
9. بوشويط، فيروز (2012). إستراتيجية مكافحة التصحر لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي –دراسة برنامج الجزائر الوطني لمكافحة التصحر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
10. تقرير الاقتصادي العربي الموحد(2020). الفصل التاسع، 179-190.
11. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان.

12. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2020). وقائع وآفاق في المنطقة العربية مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2019-2020.
13. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2020).التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020 المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة.
14. تقرير أهداف التنمية المستدامة(2019). الأمم المتحدة، نيويورك.
15. الحرير، هلال(2018). قراءة مرجعية في التنمية المستدامة(الاليات والتحديات)، مجلة جامعة اسيوط،21:(1)15 -24.
16. صالح، عدنان مناتي(2019). التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات.
17. غانم، سمر خيري مرسي(2012). معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، بحث علمي مقدم إلى الملتقى الدولي "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي"، جامعة قالمة 04/03.
18. غيلان؛ مهدي، ياسين؛ فايق، محيسن؛ شيماء(2018). دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، العراق، متوفر على الرابط:
19. محمد؛ عبد الله حسون، دواي؛ مهدي صالح، خضير؛ اسراء عبد الرحمن(2015). التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، العراق، ص338- 356.
20. محمد؛ عبد الله، دواي؛ مهدي، خضير؛ اسراء(2015). التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والإبعاد، مجلة ديالى، العراق: (67) 338-356.
21. مصطفى، جيهان حازم حبيب(2015). قياس أثر مؤشرات التنمية المستدامة في تحقيق الرفاهية بالتطبيق على الدول العربية(2004-2014)، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان.
22. مطرود، حنين جمال(2018). معوقات التنمية المستدامة في محافظة القادسية، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، العراق.
23. يعقوبن، صليحة(2020). واقع الصناعة التحويلية في تطوير الاقتصاديات العربي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، القسم(أ) العلوم الاقتصادية والقانونية: 12، 170-180.

1. Blowers, Andrew, Boersema, Jan & Martin, Adrian.(2012). Is sustainable development sustainable?, Journal of Integrative Environmental Sciences, pp1-9.
2. Klarin, Tomislav. (2018).The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues, Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 21, No. 1, pp 67-94.
3. Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future,1987.
4. Saab,Najib , Sadik, Abdul-Karim.(2016). Arab Environment In A Changing Arab Climate Sustainable Development How Can Arab Countries Achieve Sustainable Development Goals By 2030, Report Of The Arab Forum For Environment And Development.
5. UNISCO, Apprendre à lutter contre la désertification, op cit.

الملاحق:

الجدول رقم (1) تطور عدد السكان العالم ومعدل النمو السكاني خلال الفترة 1990 ـ 2019:

السنة	عدد السكان(مليار نسمة)	معدل النمو السكاني
1990	5,28	–
1995	5,71	%7,95
2000	6,11	%7,19
2005	6,51	%6,54
2010	6,92	%6,3
2015	7,34	%5,92
2019	7,75	%4,64
المتوسط السنوي		%1,33

المصدر : https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOT

الجدول رقم (2) تطور عدد السكان في مجموعة من الدول المتقدمة:

الدولة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
اليابان	123,478	125472	126843	12773	12807	127141	125836
فرنسا	58235	59541	60912	63179	65027	66548	67391
ألمانيا	79,433	81,678	82,211	82,469	81,776	81,686	83,240

المصدر : https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL

الجدول رقم (3) عدد السكان وقيمة الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه في الأردن

العام	عدد السكان مليون نسمة	معدل النمو السكاني	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(دولار)
2000	5,122	سنة الأساس	8,46	1651
2005	5,766	%12,5	12,59	2184
2010	7,262	%25,9	27,13	3736
2015	9,267	%27,6	38,59	4164
2020	10,2	%10,1	43,70	4283
المتوسط السنوي		%3,805	26,1	3204

الجدول رقم (4) عدد السكان وقيمة الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه في مصر

العام	عدد السكان مليون نسمة	معدل النمو السكاني	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(دولار)
2000	68,83	سنة الأساس	99,84	1451
2005	75,52	%9,7	89.6	1186
2010	82,56	%9,6	218,98	2646
2015	92,44	%11,7	329,37	3563
2020	102,334	%10,7	363,069	3548
المتوسط السنوي		%2,085	220,17	2479

الجدول رقم (5) نسبة عدد العاطلين عن العمل من إجمالي القوى العاملة في مصر العربية

العام	معدل البطالة	معدل البطالة للذكور	معدل البطالة للإناث
2000	%8,98	%5,11	%22,96
2005	%11,20	%7,34	%25,11
2010	%8,76	%4,77	%22,12
2015	%13,05	%9,43	%24,91
2020	%10,45	%6,73*	%21,33*
المتوسط	%10,488	%6,676	%23,286

الجدول رقم (6) نسبة عدد العاطلين عن العمل من إجمالي القوى العاملة في الأردن

العام	معدل البطالة الإجمالي	معدل البطالة للذكور	معدل البطالة للإناث
2000	%13,70	%12,43	%21,22
2005	%14,80	%12,90	%26,10
2010	%12,50	%10,47	%21,84
2015	%13,08	%11,03	%22,66
2020	%18,50	%15,29*	%23,81*
المتوسط	%14,51	%12,424	%23,126